

حول محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

د. علي عبد القادر علي

مارس 2003

حول محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

د . علي عبد القادر علي

1. مقدمة:

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للإستثمار). ولأغراض هذا التعريف تعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولاً في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لقطر آخر غير القطر الأم، وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل للإستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المسجلة، أو ما يعادلها للشركات الأخرى، حداً فاصلاً لأغراض تعريف الإستثمار الأجنبي. وتسمى الشركات المحلية وحدات تابعة، أو أفرع.¹

إستناداً على هذا التعريف يشتمل الإستثمار الأجنبي المباشر على ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم في الشركة التابعة؛ أو إعادة إستثمار الأرباح التي تحتفظها الشركة التابعة ولا تقوم بتوزيعها لحملة الأسهم؛ أو الإقتراض والإئتمان، قصير وطويل المدى، بين الشركة الأم والشركات التابعة؛ أو التعاقد من الباطن، وعقود الإدارة، وترتيبات تجهيز المشاريع بطريقة المفتاح، وحقوق الإمتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات.

¹ يلاحظ أن هذا التعريف قد تأثر بالنمط الغالب لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة حيث تلعب عمليات الإدماج بين الشركات العملاقة والإستحواذ على أصول الشركات دوراً مهماً. إلا أنه يمكن تطبيق التعريف في حالات الإستثمار الفردية.

هذا وتلعب الشركات عبر الوطنية الدور الرئيسي في تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم وذلك من خلال عمليات الاندماج مع، والإستحواذ على أصول، مختلف الشركات والمؤسسات الإنتاجية في الأقطار الأخرى. وتتبع كبريات الشركات متعدد الجنسيات للأقطار المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية واليابان.²

إطار رقم (1): الشركات عبر الوطنية حسب الأصول الأجنبية لعام 1999

الترتيب	الشركة	البلد الأم	مجال الإنتاج	الأصول الأجنبية (بليون دولار)	إجمالي المبيعات (بليون دولار)
1	جنرال إلكتريك	الولايات المتحدة	إلكترونيات	141.1	111.6
2	إكسكون موبيل	الولايات المتحدة	النفط	99.4	160.9
3	مجموعة شل	هولندا / المملكة المتحدة	النفط	68.7	105.4
4	جنرال موتورز	الولايات المتحدة	المركبات	68.5	176.6
5	فورد للسيارات	الولايات المتحدة	السيارات	-	162.6
6	تويوتا	اليابان	السيارات	56.3	119.7
7	دملير كرايزلر	المانيا	السيارات	55.7	151.0
8	توتسال	فرنسا	النفط	-	39.6
9	آي بي إم	الولايات المتحدة	كمبيوتر	44.7	87.6
10	بريتش بتروليوم	المملكة المتحدة	النفط	39.3	83.5
	إجمالي				1198.5

المصدر: UNCTAD (2001).

² هنالك العديد من الإستخدامات البديلة لمفهوم "الشركات عبر الوطنية" الذي يستخدمه تقرير الإستثمار العالمي 2001 ويعتبر تعبير "الشركات متعددة الجنسيات" و "الشركات متعددة الجنسيات" من التعبيرات الشائعة في الأدبيات.

هذا ويعتقد أن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للإستثمار حيث تمثل هذا الأوضاع ما يسمى "بمناخ الإستثمار". وحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ينصرف تعبير مناخ الإستثمار إلى "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً وإيجاباً على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية، وبالتالي على حركة وإتجاهات الإستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والإجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية، وتلاحظ المؤسسة أن هذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتشابكة، بعضها ثابت أو شبه ثابت، إلا أن جُلها ذات طبيعة متغيرة، ومن ثم فهي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعي مرة، أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال" (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار (د . ت) صفحة 9) .

من جانب آخر، يمكن ربط مفهوم مناخ الإستثمار بمجال السياسات الاقتصادية التجميعية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للإستثمار على مستوى الإقتصاد التجميعي بأنها تلك التي تشتمل بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الإقتراض العادي من أسواق المال العالمية، ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف فعال غير فعالاً فيه، وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والإستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات.³

³ لخصت متطلبات هذه البيئة الاقتصادية فيما يعرف "بوفاق واشنطن" حول السياسات الاقتصادية. هذا وقد استخدمت المؤسسة العربية لضمان الإستثمار مكونات السياسات التجميعية لتطوير مؤشر للتغير في مناخ الإستثمار من سنة إلى أخرى (أنظر تقارير مناخ الإستثمار في الدول العربية التي تصدرها المؤسسة منذ عام 1996 للتفاصيل) .

وبعد، تهدف هذه الورقة إلى إستعراض أهم النتائج فيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول، وذلك على إعتبار أن التعرف على مثل هذه العوامل يمكن أن يرشد من عملية إتخاذ القرار وصياغة السياسات التي تهدف إلى جذب الإستثمار نحو القطر المعني بإفتراض أن مثل هذه التدفقات تخدم أغراض التنمية.

تشتمل هذه الورقة على أربعة أجزاء بالإضافة إلى هذه المقدمة. في الجزء الثاني تستعرض الورقة أهم النتائج التطبيقية في مجال إستكشاف أهم محددات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بينما يتناول الجزء الثالث مكونات مؤشر مقدرة القطر على جذب الإستثمارات الأجنبية ودلالات هذه المؤشر لقضية العوامل التي تؤثر على تدفق الإستثمار. في الجزء الرابع تستعرض الورقة الشواهد التطبيقية حول تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية مقارنة بأهم أقاليم العالم النامي وفي القسم الخامس تقدم الورقة بعض الملاحظات الختامية.

2. محددات الإستثمار الأجنبي المباشر:

على الرغم من أنه ربما لم يكن هنالك داعياً لإلقاء نظرة سريعة على مختلف النظريات التي حاولت نمذجت قرار الإستثمار الخاص بهدف إستكشاف أهم العوامل المحددة لما يشاهد من معدلات الإستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الأقطار، إلا أنه ربما كان من المهم ملاحظة أن اللورد كينز، الإقتصادي الإنجليزي الأشهر، كان أول من لفت الأنظار إلى وجود قرار مستقل يختص بالإستثمار على مستوى الإقتصاد التجميعي وأن هذا القرار يعتمد على مفهوم الكفاءة الحدية لرأس المال التي يتوقعها المستثمر مقارنة بسعر الفائدة كتكلفة بديلة للأموال المستثمرة. وعرف كينز الكفاءة الحدية لرأس المال على أنها معدل الحسم الذي من شأنه أن يساوي بين القيمة الحاضرة للتدفقات السنوية المتوقعة للعائد من الإستثمار وبين سعر عرض الأصل الرأسمالي. وسارع كينز ليلاحظ أن "التوقعات" المستقبلية للعائد السنوي في الأصل الرأسمالي تتسم بقدر كبير من عدم التيقن بسبب عدم كفاية المعلومات التي تمكن من إستقراء المستقبل بأي درجة من الإطمئنان.

فرق كينز بين المضاربة، التي عرفها بأنها ذلك النشاط الذي يعني بإستقراء الحالة النفسية للسوق، و "ريادة الأعمال"، والتي عرفها بأنها ذلك النشاط الذي يعني بإستقراء العائد المتوقع من الأصل الرأسمالي طوال سنواته المستقبلية. ولاحظ في هذا الخصوص أنه ليس بالضرورة أن يغطي النشاط المضاربي على النشاط الريادي للأعمال، إلا أن تطوير "أسواق الإستثمار" يزيد من إحتمال حدوث مثل هذه الحالة. كذلك لاحظ أن "المضاربين كفقاعة في مجرى مستقر لريادة الأعمال لا يشكلون خطراً يعتد به، إلا أن الوضع يضحى خطيراً فعلاً عندما تصبح ريادة الأعمال فقاعة وسط دوامة المضاربة". على أساس هذا الفهم يمكن اعتبار الإستثمار الأجنبي المباشر ضمن النشاط الريادي للأعمال.

وبعد يهمننا ملاحظة أن هنالك العديد من النظريات التي طورت لنمذجة قرار الإستثمار على المستوى الجزئي للوحدات الإقتصادية كالشركات والأفراد وذلك بهدف إسناد المستوى التجميعي للتحليل إلى أسس سلوكية على المستوى الجزئي وأن كل هذه النظريات قد طورت لفهم محددات الإستثمار في الدول المتقدمة وأنه ليس هنالك ما يقابلها للدول النامية، على الرغم من خصائص هذه الدول التي تفرقها (أنظر على سبيل المثال، علي (1999)). وعلى أساس هذه الملاحظة لعله ليس بمستغرب أن تنحى الأدبيات التطبيقية التي تعنى بدراسة الإستثمار في هذه الدول نفس المنحى الذي إتبعته أدبيات الدول المتقدمة فيما يتعلق بمحددات دالة الإستثمار، كذلك الحال بالنسبة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

في الأدبيات الإقتصادية التطبيقية عادة ما يتم إستكشاف العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات التي يعتقد أن لها صلة ببعضها البعض عن طريق تقدير دوال تربط بين هذه المتغيرات وذلك بإستخدام تحليل الانحدار.⁴

⁴ كما هو معروف يهتم تحليل الانحدار بدراسة العلاقة بين متغير يراد استكشاف سلوكه (ويسمى المتغير التابع أو القابل للتفسير) ومتغيرات يعتقد بأنها هامة في تحديد سلوك المتغير التابع (وتسمى متغيرات مستقلة أو مفسرة). ويتم تقدير هذه العلاقة بالطرق الإحصائية على أساس مشاهدات مقطعية أو سلاسل زمنية، بمعنى تقدير معالم المتغيرات المستقلة وهي المعالم التي تحدد شكل العلاقة تحت الدراسة والتي غالباً ما تكون خطية.

والسعي نحو إستكشاف محددات الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن تتبعه في إطار هذه المنهجية. هذا وقد إستعرض تقرير الإستثمار العالمي لعام 1998 بعض النتائج التي توصلت إليها الأونكتاد فيما يتعلق بأهم العوامل التي تؤثر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. وبإستقراء الأدبيات التطبيقية ركز تحليل الأونكتاد على العوامل المفسرة التي إستخدمتها معظم الدراسات والتي إشتملت على ما يلي:⁵

أ- حجم القطر المستقبلي للإستثمار أو بالأحرى حجم السوق المحلي: ويقاس هذا المتغير بالنواتج المحلي الإجمالي الإسمي للقطر.

ب- معدل النمو الإقتصادي للقطر المستقبلي للإستثمار: ويقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطر (كمؤوسط للسنوات الخمس السابقة على السنة المختارة للتقدير) ويستخدم كعامل للتنبؤ بالسوق المحلي المستقبلي للقطر.

ت- متوسط دخل الفرد: ويقاس كمؤوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد ويستخدم كعامل لقياس الطلب الفعال على السلع والخدمات.

إستخدمت الأونكتاد الرصيد المتراكم للإستثمار الأجنبي المباشر الإسمي كعامل معتمد وقامت بتقدير العلاقة السببية لأربع سنوات توفرت لكل منها المعلومات وذلك لعينة ضمت 142 قطراً. هذا ويلخص الجدول رقم (1) هذه النتائج حيث الأرقام بين الأقواس توضح القيمة المطلقة لإحصائية - ت:⁶

⁵ أنظر ليم (Lim) (2001) لإستعراض موسع للأدبيات التطبيقية لمحددات الإستثمار الأجنبي المباشر.

⁶ كما هو معروف تقاس الدقة الإحصائية للمعالم التي تم تقديرها بالأخطاء المعيارية لهذه المعالم وعادة ما تستخدم الأخطاء للحصول على قيم لإحصائية - ت والتي تساوي المعلم المقدر كنسبة من الخطأ المعياري وتقارن هذه القيم بتلك التي تم رصدها في جداول توزيع ت - الإحصائية.

جدول رقم (1): دالة الإستثمار الأجنبي المباشر: الرصيد المتراكم الاسمي

1995	1990	1985	1980	العوامل المفسرة
0.0524 (8.1)	0.0549 (11.9)	0.0414 (18.8)	0.0298 (11.9)	النتائج المحلي الإجمالي الاسمي
11534 (0.44)	5137- (0.38)	377- (0.15)	476 (0.24)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
1.637 (2.18)	1.439 (2.96)	0.564 (3.02)	0.226 (1.57)	متوسط دخل الفرد الحقيقي
0.579	0.682	0.780	0.591	معامل التحديد ⁷

المصدر (UNCTAD (1998، ص 135.

يلاحظ على هذه النتائج ما يلي:

أولاً: إن القوة التفسيرية للعوامل التي تم إستخدامها، كما يعكسها معامل التحديد، إرتفعت من تفسير حوالي 60% من الاختلافات بين الأقطار في عام 1980 إلى تفسير 78% في عام 1985 وهي أعلى قيمة للمعامل إنخفضت بعدها لتعود إلى تفسير حوالي 60% في عام 1995.

ثانياً: لكل السنوات يلعب حجم السوق المحلي دوراً مهماً وذو مغزوية إحصائية في تفسير الرصيد المتراكم للإستثمار الأجنبي المباشر وذلك حسبما تعكسه قيم المعاملات المقدرة وقيمة ت - الإحصائية وذلك على مستوى المغزوية الإحصائية 1% لكل السنوات.⁸ وتوضح النتائج أنه كلما كبر حجم السوق المحلي كلما يتوقع أن يزداد الإستثمار الأجنبي المباشر.

⁷ كما هو معروف يستخدم معامل التحديد للحكم على جودة تقدير نموذج الانحدار (خصوصاً إذا كانت العلاقة خطية) وتتراوح قيمته بين صفر وواحد بحيث كلما ارتفعت قيمته كلما كان التقدير جيداً.

⁸ كما هو معروف، وبعد تقدير النموذج، عادة ما يتم إختبار ما إذا كانت العلامات المقدرة متسقة مع التوقعات النظرية حول قيمة وعلامات هذه العلامات المقدرة وذلك على أساس مستوى المخاطرة الذي يمكن قبوله والذي يسمى مستوى المعنوية الإحصائية أو المغزوية الإحصائية وهو يقيس احتمال وقوع خطأ يتعلق برفض التوقع النظري على الرغم من أنه كان صحيحاً.

ثالثاً: لكل السنوات، فيما عدا عام 1980، يلعب متوسط دخل الفرد الحقيقي دوراً مهماً وذو مغزوية إحصائية في تفسير الرصيد المتراكم للإستثمار الأجنبي المباشر وذلك حسبما تعكسه قيم المعاملات المقدرة وقيمة ت - الإحصائية وذلك على مستوى المغزوية الإحصائية 1% لكل من 1985 و 1990 ومستوى المغزوية الإحصائية 5% لعام 1990. وتوضح النتائج أنه كلما إزداد متوسط دخل الفرد كلما يتوقع أن يزداد الإستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً: لا يلعب النمو الحقيقي للإقتصاد في فترة الخمس سنوات السابقة على سنة التقدير دوراً يعتد به في تحديد الرصيد المتراكم للإستثمار الأجنبي المباشر وذلك حسب ما تعكسه قيم ت - الإحصائية.

وبتقدير العلاقة لعينة الدول النامية فقط، تتأكد أهمية دور حجم السوق المحلي كمحدد للرصيد المتراكم للإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن متوسط دخل الفرد يفقد أهميته الإحصائية. كذلك توضح نتائج إدخال عامل الإستقرار السياسي كعامل مفسر أنه فيما عدا عامي 1985 و 1990 لم يحظ هذا العامل بمغزوية إحصائية.

تم أيضاً تقدير دالة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية وذلك بإستخدام نفس العوامل المفسرة بالإضافة إلى عامل الإستقرار السياسي والعوامل الأخرى التي لم تضمن في معادلة الرصيد المتراكم كما تعكسها قيم المتبقيات من تقدير الدالة المعنية. هذا وتؤكد هذه النتائج ما توصلت إليه الأونكتاد في إطار تقدير دالة الرصيد المتراكم وذلك حسبما يوضحه الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): دالة الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: المتوسط السنوي للتدفق للفترة المذكورة

العوامل المفسرة	1990-1980	1990-1985	1995-1990
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	0.0431 (2.9)	0.0216 (2.4)	0.0857 (5.7)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة	670- (0.14)	6795 (3.2)	992 (0.16)
متوسط دخل الفرد الحقيقي	0.225 (0.80)	0.415 (2.01)	1.003 (1.93)
الإستقرار السياسي	833 (1.27)	687 (1.54)	285- (0.21)
معامل التحديد	0.284	0.516	0.585

المصدر: أونكاد (1998) صفحة 139.

يتضح من الجدول أن حجم الإقتصاد المحلي يلعب دوراً إيجابياً وذو مغزوية إحصائية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك لكل الفترات السنوية تحت الدراسة أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد كان مهماً خلال الفترة 1990 – 1995 بينما أصبح متوسط دخل الفرد عاملاً مهماً خلال الفترتين 1985 – 1990 و 1990 – 1995 ولم يلعب الإستقرار السياسي دوراً يعتد به من الناحية الإحصائية كمحدد لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر خلال كل الفترات.

3. مؤشر المقدرة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

إستناداً على النتائج التطبيقية حول أهم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر طور تقرير الإستثمار العالمي لعام 2001 مؤشراً تجميعياً لقياس مقدرة القطر على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وترتيب الأقطار على أساس هذه المقدرة. وكما جرت العادة في تطوير مثل هذا المؤشرات التجميعية فقد عرف مؤشر المقدرة على جذب الإستثمار على أنه المتوسط البسيط لنسبة نصيب القطر في التدفق السنوي للإستثمار الأجنبي لكل من نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتشغيل العالمي والصادرات العالمية. ويعتقد أن المؤشر

يوفر نقطة مرجعية للموقف العالمي للقطر في مجال جذب الإستثمارات ونجاحه النسبي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. كذلك يعتقد أنه في عالم يشهد تغيرات مستمرة في المحددات الرئيسية للإستثمار الأجنبي المباشر فإن المؤشر يلخص ما يتوفر لدى القطر المعني من مزايا لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم يمكن إعتباره كمؤشر للميزة التنافسية الظاهرة في جذب الإستثمار.

هذا ونسبة لأنه لم يتم تعيير المؤشر فإن مدى قيمته لم تحدد بطريقة معيارية ويمكن أن تكون سالبة نظراً لأن التدفق السنوي للإستثمار نحو قطر ما يمكن أن يكون سالباً. هذا وقد تم حساب المؤشر كمتوسط لفترتين زمنيتين 1988 - 1990 و 1998 - 2000 حيث بلغ حجم عينة الأقطار للفترة الأولى 112 قطراً بينما بلغ حجم العينة للفترة الثانية 137 قطراً. هذا وقد أوضحت النتائج أنه للفترة الأولى جاءت سنغافورة على رأس قائمة الأقطار الجاذبة للإستثمار حيث بلغت قيمة مؤشر المقدرة على جذب الإستثمار حوالي 13 بينما جاءت سورينام في ذيل القائمة حيث بلغت قيمة المؤشر سالب 17.5%. هذا وقد جاءت أربعة أقطار عربية ضمن قائمة العشرين قطراً التي تفقد إلى المقدرة على جذب الإستثمار هي الكويت والجزائر والسودان وقطر حيث بلغت قيمة المؤشر لكل منها حوالي صفر. أما للفترة 1998 - 2000 فقد جاءت كل من بلجيكا ولوكسمبرج على رأس القائمة بمؤشر بلغت قيمته حوالي 17 بينما جاءت اليمن في ذيل القائمة بمؤشر بلغت قيمته سالب 0.8. هذا وقد جاءت أربعة أقطار عربية ضمن العشرين قطراً التي تفقد إلى المقدرة على جذب الإستثمار هي الكويت وسوريا والجزائر واليمن. هذا ولم يكن هنالك أن قطر عربي ضمن الثلاثين قطراً ذات المقدرة العالية لجذب الإستثمار خلال الفترتين الزمنية. هذا وعلى الرغم من أن التقرير لا يرصد النتائج التفصيلية على مستوى الأقطار إلا أنه يوفر النتائج التجميعية على مستوى أقاليم العالم ويورد الجدول التالي بعض النتائج التي ربما كانت مفيدة.

جدول (3): مؤشر المقدرة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر: متوسط الفترة 1998 – 2000

الأقاليم	النسبة للناتج المحلي الإجمالي	النسبة للتشغيل	النسبة للصادرات	قيمة المؤشر
العالم	1	1	1	1
الدول المتقدمة	1	4.4	1.1	2.2
الدول النامية	1	0.3	0.7	0.7
الدول العربية شمال أفريقيا	0.4	0.2	0.4	0.3
الدول العربية الآسيوية	0.2	0.2	0.1	0.2

ويلاحظ على هذه الصورة التجميعية للمقدرة على جذب الإستثمار توافقها مع الشواهد التجريبية التي تم رصدها فيما يتعلق بحجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم حيث تسأثر الدول المتقدمة بنصيب يبلغ حوالي أربعة أضعاف نصيب مجموعة الدول النامية. ويلاحظ التقرير أن العديد من البلدان التي تحتل المرتبة الأعلى في التصنيف (بقيمة مؤشر تفوق الواحد الصحيح) تملك إقتصاديات قوية وتستغل قوتها الإقتصادية بتطبيق سياسات تهدف إلى إجتذاب أكثر من حصتها المتوقعة من الإستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هنالك أيضاً بلدان ذات إقتصادات ضعيفة ولكنها تملك ثروة كبيرة نسبياً من الموارد الطبيعية الأمر الذي جعلها تحتل مراتب في أعلى سلم التصنيف. وعلى الرغم من أن البلدان التي تحتل مراتب في أسفل سلم التصنيف تعتبر بلداناً ذات إقتصادات ضعيفة إلا أن هنالك أيضاً بلدان أخرى ذات إقتصادات متطورة كاليابان وكوريا تقع في أسفل السلم وذلك لإتباعها سياسات تقيّد من تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

4. الإستثمار الأجنبي المباشر الشواهد التطبيقية:

لأغراض الرصد التجميعي تقسم تدفقات رأس المال الخاص إلى ثلاثة مجموعات عريضة هي إستثمارات الحافظة و الإستثمار الأجنبي المباشر والديون متوسطة وطويلة المدى. هذا وتوضح معلومات البنك الدولي أن إجمالي تدفقات رأس المال الخاص نحو الدول النامية قد إرتفعت بمعدلات عالية خلال الفترة 1990-1999 حيث قدر صافي التدفقات نحو الدول النامية بحوالي 99 بليون دولار عام 1990، منها حوالي 56 بليون تدفقات رسمية وحوالي 43 بليون دولار تدفقات خاصة، (بنسبة 43% من الإجمالي).

وإرتفع صافي التدفقات نحو الدول النامية إلى حوالي 291 بليون دولار عام 1999 منها حوالي 52 بليون دولار تدفقات رسمية وحوالي 239 بليون دولار تدفقات خاصة (بنسبة 82% من الإجمالي). وفي عام 1995 كانت تركيبة التدفقات الخاصة نحو الدول النامية بحيث كان نصيب إستثمارات الحافظة 6.6% (2.8 بليون دولار)، ونصيب الديون الخاصة 36.9% (15.7 بليون دولار) ونصيب الإستثمار الأجنبي المباشر 56.6% (24.1 بليون دولار). وفي عام 1999 تغيرت تركيبة التدفقات الخاصة بحيث بلغ نصيب إستثمارات الحافظة حوالي 12% (27.6 بليون دولار)، ونصيب الديون الخاصة 8% (19.1 بليون دولار) ونصيب الإستثمار الأجنبي المباشر 80% (192 بليون دولار). هذا ولوحظ أن تدفقات رأس المال الخاص نحو الدول النامية تتسم بقدر كبير من التركيز في أقاليم بعينها كشرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وتوضح المعلومات أنه خلال السبعينات والثمانينات إستحوذ 18 قطراً على 85% من تدفقات رأس المال الخاص.⁹

مهما يكن من أمر التفاصيل توضح هذه النتائج التجميعية إزدياد أهمية تدفق رأس المال الخاص في الإقتصاد العالمي، مقارنة بالتدفقات الرسمية، كما أنها تشير إلى إزدياد أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر. هذا وتوضح معلومات الأونكتاد أنه خلال الفترة 1989-1998 سجلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر

⁹ للتفاصيل أنظر (World Bank 2001).

نحو الدول العربية إتجاهاً يشابه ذلك الذي رصد على مستوى العالم حيث إرتفعت قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر من حوالي 2.9 بليون دولار كمتوسط سنوي للفترة 1989-1994 إلى حوالي 7.6 بليون دولار عام 1998 . إلا أن هذا الإتجاه السعودي قد إقلب بعد ذلك لتخفيض قيمة الإستثمار إلى حوالي 2.7 بليون دولار عام 1999 وإرتفعت بعد ذلك إلى 4.9 بليون عام 2000 .

هذا وباستخدام معلومات الجدول رقم (4) يمكن ملاحظة أن نصيب الدول العربية في جملة الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم قد سجلت إتجاهاً تنازلياً من حوالي 1.4 % كمتوسط سنوي للفترة 1989 - 1994 إلى حوالي 0.4% لعام 2000 . كذلك الحال بالنسبة للإتجاه الزمني لنصيب الدول العربية من إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر الذي إتجه نحو الدول النامية حيث إنخفض من 4.8 % كمتوسط سنوي للفترة 1989-1994 إلى حوالي 2 % لعام 2000 .

من جانب آخر، باستخدام معلومات الجدول يتضح أن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية قد إتسم بالتشتت وذلك على الرغم من الأهمية النسبية لكل من مصر والسعودية في جذب الإستثمار . فعلي سبيل المثال بلغ نصيب مصر من متوسط التدفقات السنوية للفترة 1989-1994 حوالي 26% وكان نصيب السعودية حوالي 18% وبلغ نصيب تونس 13% ونصيب المغرب 12% ونصيب اليمن 11% . وفي عام 2000 بلغ نصيب مصر 25.3% ونصيب السعودية 20.5% ونصيب تونس 16% ونصيب البحرين 10% بينما كان نصيب كل من بقية الدول العربية أقل من 10% . وهكذا الحال بالنسبة للسنوات الأخرى التي توفرت فيها المعلومات . وتعنى هذه النتائج، بالإضافة إلى الإتجاهات الزمنية المذكورة أعلاه، أن نمط تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية لا يزال في حالة تبلور .

بالإضافة إلى ما سبق يمكن النظر إلى الأهمية النسبية للإستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الإقتصادات من خلال مؤشر نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر لتكوين رأس المال الثابت ومؤشر بنسبة الرصيد المتراكم من الإستثمار الأجنبي المباشر

للنتائج المحلي الإجمالي . توضح معلومات الجدول رقم (5) أن نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر لتكوين رأس المال الثابت علي مستوى العالم قد كانت 4.1% كمتوسط للسنوات 1989 - 1994 وأخذت في الإرتفاع إلى أن بلغت حوالي 16.3% عام 1999 . ويوضح الجدول أن هذا الإتجاه قد ساد في كل أقاليم العالم النامي فيما عدا الدول العربية والتي إرتفعت فيها نسبة من حوالي 4.6% كمتوسط للفترة 1989 - 1994 إلى أعلى قيمة لها 19.6% عام 1996 وانخفضت بعد ذلك إلى 6.9% عام 1999 . وفيما عدا عام 1996، والذي بلغت قيمة النسبة في البحرين 271% مما أثر في متوسط الدول العربية، فقد كانت النسبة السائدة في الدول العربية أقل من تلك التي سادت في مختلف أقاليم العالم الواردة بالجدول وكذلك أقل من تلك على مستوى العالم فيما عدا متوسط السنوات 1989 - 1994 .

جدول (4): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية وأقاليم العالم للفترة 1989-2000

(مليون دولار)

الدول	متوسط 1994-89	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الأردن	6	13	16	361	310	158	300
البحرين	237	431	2048	329	180	448	500
تونس	358	378	351	366	670	368	781
الجزائر	12	5	4	7	5	7	6
جيبوتي		3	5	5	6	5	6
السعودية	502	-1877	-1129	3044	4289	-782	1000
السودان	-5			98	371	371	392
سوريا	98	100	89	80	80	91	84
الصومال	-5	1				61	20
العراق	1	2		1	7	-7	
سلطنة عمان	119	29	60	65	101	21	62
قطر	48	94	339	418	347	144	303
الكويت	-4	7	347	20	59	72	16
لبنان	10	35	80	150	200	250	180
ليبيا	76	-107	135	-82	-152	-128	
مصر	741	598	636	891	1076	1065	1235
المغرب	352	335	357	1079	329	847	201
موريتانيا	6	7	5	3		2	2
اليمن	300	-128	-60	-139	-266	-329	-201
الدول العربية	2852	-74	3283	6696	7612	2664	4887
أمريكا اللاتينية	17506	32311	51279	71152	83200	110285	86172
آسيا والباسيفك	37888	75856	94506	107347	95850	100030	143763
أفريقيا	3952	4694	5622	7153	7713	8971	8198
الدول النامية	59578	113338	152493	187352	188371	222010	240167
العالم	200145	331068	384910	477918	692544	1075049	1270764

المصدر: UNCTAD (2001) : صفحة 291 - 295.

جدول (5): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت للفترة 1981-1999

(نسب مئوية)

الدول	متوسط 1994-89	1995	1996	1997	1998	1999
الأردن	0.5	0.7	0.8	19.3	18.5	9.7
الإمارات	0.9	3.7	2.7	1.8	1.9	-
البحرين	24.9	42.5	271.1	43.3	20.7	49.7
تونس	9.2	8.7	7.7	7.8	13.6	7.0
الجزائر	-	-	-	-	-	-
جزر القمر	2.7	2.3	5.0	5.2	5.1	2.6
جيبوتي	1.7	7.7	11.2	10.5	13.4	11.0
السعودية	2.1	7.5 -	4.7 -	11.1	16.6	3.1 -
السودان	-	-	-	3.8	14.7	14.6
سوريا	1.5	0.7	0.6	0.6	0.6	0.6
الصومال	1.2 -	-	-	-	-	29.0
العراق	-	-	-	-	-	-
سلطنة عمان	6.9	1.4	2.9	2.3	3.0	0.9
قطر	3.2	3.8	10.7	12.1	11.5	4.5
الكويت	-	-	7.9	-	1.4	1.9
لبنان	0.8	1.0	2.0	3.8	4.2	5.9
ليبيا	2	2.5 -	2.7 -	1.5 -	2.8 -	2.5 -
مصر	5.7	5.3	5.1	6.1	6.1	5.6
المغرب	5.7	4.7	5.0	15.6	4.1	9.9
موريتانيا	3.8	3.8	11.0	1.8	-	1.2
اليمن	8.2	9.0 -	4.0 -	12.0 -	16.2	24.3 -
الدول العربية	4.6	4.2	19.6	7.7	6.9	6.9
أمريكا اللاتينية	6.2	9.6	12.3	15.9	17.6	27.3
آسيا والباسيفك	4.9	7.2	8.2	9.3	9.5	9.6
أفريقيا	5.8	6.7	7.2	9.1	8.8	10.4
الدول النامية	5.2	7.7	9.1	10.9	11.7	13.8
العالم	4.1	5.3	5.9	7.5	10.9	16.3

المصدر: UNCTAD (2001) : صفحة 312 - 324.

وفيما يتعلق بالتفاصيل على مستوى الدول العربية للعام 1999 يلاحظ أن أعلى نسبة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لتكوين رأس المال الثابت قد سجلت للبحرين وبلغت حوالي 50% وأن أدنى نسبة قد سجلت لليمن وبلغت 24%. ويلاحظ في هذا الصدد أن البحرين قد سجلت أعلى نسبة لكل السنوات تحت الدراسة وهو ما يمكن تفسيره بأهمية القطاع المصرفي البحري وتكامله مع الإقتصاد العالمي. كذلك يلاحظ إستقرار النسبة لمصر في حدود 6% لكل السنوات وتذبذب النسبة لعدد من الأقطار العربية بما في ذلك السعودية والمغرب. كذلك ربما كان من المهم ملاحظة إزدياد النسبة بطريقة ملحوظة في حالة السودان من 3.8% عام 1997 إلى 4.6% عام 1999 وذلك في إرتباط وثيق مع إستغلال الثروة البترولية للقطر مما يعضد النتيجة القائلة بأن أحد محددات تدفق الإستثمار الأجنبي يتمثل في الثروات الطبيعية القابلة للإستغلال التجاري.

أما فيما يتعلق بمؤشر الرصيد المتراكم للإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1999 توضح معلومات الأونكتاد أن الدول العربية قد حققت نسبة بلغت 18.3% وهي أعلى من النسبة المتحققة على مستوى العالم 17.3% إلا أنها أقل من النسبة التي تحققت في مختلف أقاليم العالم النامي حيث بلغت النسبة 21% لأفريقيا و 25.6% لأمريكا اللاتينية و 30.2% لآسيا و 28% للدول النامية مجتمعة. أما فيما يتعلق بتفاصيل الدول العربية فيلاحظ أن البحرين قد حققت أعلى نسبة بلغت 100% تليها تونس 57% ثم السعودية 20% والأردن 19.3% ومصر 19.2% وقطر 16.9% واليمن 16.1% والمغرب 16%. هذا وكانت أدنى نسبة قد سجلت للكويت 1.7% ، وذلك لأن الكويت دولة مصدرة صافية لرأس المال، والجزائر 3% ، والصومال 4.3% .¹⁰

¹⁰ أنظر UNCTAD (2001)، صفحات 315 – 366.

الإطار رقم (2): الإتفاقية متعددة الأطراف حول الإستثمار: منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية:

تمثل المبادئ الأساسية للإتفاقية المقترحة فيما يلي:

أ- تشمل الإتفاقية على الإستثمار والمستثمرين بما في ذلك النشاط الإستثماري الجديد وتوسعه وتشغيله وبيعه. ويعرف الإستثمار بطريقة عريضة ليشتمل على الوحدات الإنتاجية والشركات، والأصول العقارية، وإستثمارات الحفظة، والإستثمار في الأدوات المالية الأخرى، والأصول غير العينية.

ب- لقد قصد أن تكون الإتفاقية دولية مستقلة مفتوحة لكل أعضاء منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والمجموعة الأوروبية ويمكن لغير الأعضاء، في هاتين المجموعتين، الراغبين في الإنضمام والذين لديهم الإستعداد لمقابلة التزامات الإتفاقيات أن يوقعوها.

ت- ستشكل الإستثناءات القطرية جزءاً لا يتجزأ من الإتفاقية وسوف لن تنطبق الإجراءات الإنضباطية للإتفاقية عندما يكون هنالك إتفاق حول مثل هذه الإستثناءات.

ث- تبلور توجه عام للآراء حول الحاجة لأن تتناول الإتفاقية قضايا البيئة والعمل. وهنالك تأييد عريض لأن تنص الإتفاقية على أن تقوم الحكومات بالالتزام على ألا تخفض من متطلبات المستويات البيئية ومستويات العمل بغرض جذب أو الإحتفاظ بالإستثمارات. بالإضافة على ذلك، تسعى الإتفاقية لأن تكون متسقة مع المسؤوليات السيادية للحكومات في تنفيذها لأهداف سياساتها. ومن ثم فإن الإتفاقية سوف لن تعوق التطبيق العادي، وغير المتحيز، للإجراءات الرقابية للحكومات وأنه سوف لن يتمكن المستثمرون من الاعتراض على مثل هذه الإجراءات على أنها من قبيل المصادرة.

على أساس هذه المبادئ، تمت صياغة عدد من القوانين الأساسية للإتفاقية وإشتملت على مجالات الشفافية والمعاملة الوطنية والمعاملة بحسب مبدأ الدولة ذات الأفضلية وحرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح والفوائد والحد من فرض متطلبات الأداء والمصادرة دون تأجيل أو ممانعة وحل النزاعات. كذلك تم صياغة عدد من الإستثناءات إشتملت أهمها على: الإستثناءات العامة والضمانات المؤقتة وإستثناءات قطرية.

خاتمة:

يعتبر تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة من أحد أهم مؤشرات الحقبة الثالثة للعولمة والتي بدأت عام 1980¹¹ وذلك لما تلعبه الشركات عبر الوطنية في التجارة الدولية وفي إعادة توطين الوحدات الإنتاجية في مختلف أقاليم العالم. هذا وعلى الرغم من المحاولات البحثية الجادة التي هدفت إلى إستنباط أهم العوامل المحددة لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو مختلف الأقطار من خلال تقدير دوال للإستثمار واختبار المغزوية الإحصائية لمختلف العوامل، إلا أنه لم يتبلور حتى الآن إتفاق عام حول أهم هذه العوامل فيما عدا حجم القطر (كمؤشر لحجم السوق المحلي) وربما كمؤشر لتوفر الموارد الطبيعية) ومتوسط دخل الفرد (كمؤشر لعمل السوق المحلي). هذا وقد أوضحت بعض الدراسات أن هنالك شواهد تؤيد سلوك المستثمرين على أساس من تأثرهم بمن سبقهم إلى القطر المستقبل وهي نتيجة أخذت تعرف بأطروحة "روح القطيع". ويمكن السبب في هذه الحالة المعرفية غير المستقرة في تدني نوعية البيانات الإحصائية المتاحة حول الإستثمار الأجنبي المباشر التي تمكن من تقدير النماذج الإقتصادية الكمية واختبار النتائج بالطرق الإحصائية المعروفة.

من جانب آخر، تؤيد الشواهد التطبيقية حول التوزيع الإقليمي للإستثمار الأجنبي المباشر أهمية حجم السوق المحلي كعامل حاسم في جذب الإستثمار حيث تستحوذ الدول المتقدمة على نصيب الأسد في التدفقات السنوية بينما تتركز الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية في عدد محدد من الدول في مختلف الأقاليم. وتنطبق هذه النتيجة على تجربة الدول العربية في هذا المجال، على الرغم من هامشية حصة هذه الدول في إجمالي تدفق الإستثمار.

¹¹ أنظر البنك الدولي (2002) World Bank لحقب العولمة المختلفة وخصائصها .

وبعد، في إطار الحقبة الثالثة للعلولة هنالك إتجاه دولي نحو تأطير تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في شكل إتفاقية دولية تكون مكملية للإتفاقيات الدولية المتوفرة في منظمة التجارة العالمية. وأخذت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (ومقرها باريس) المبادرة فيما يتعلق بصياغة إتفاقية جماعية حول الإستثمار الأجنبي وذلك في عام 1995. هذا وقد شهدت الفترة من ذلك التاريخ وحتى الآن عقد العديد من جولات المفاوضات حول تفاصيل الإتفاقية. وتهدف الإتفاقية إلى توفير إطار متعدد الأطراف للإستثمار الدولي يحتوي على متطلبات لتحرير أنظمة الإستثمار في مختلف الأقطار، وتوفير الحماية للإستثمارات، وتوفير ترتيبات فعالة لإنهاء النزاعات. ويعتقد أن من شأن هذه الترتيبات توفير المقدرة على التنبؤ والأمان للمستثمرين وإستثماراتهم مما سيكون له أثر إيجابي في والتي من شأنها تشجيع النمو الإقتصادي والكفاءة، وإستمرارية التنمية وخلق فرص العمالة والإرتقاء بمستويات المعيشة في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. إلا أنه على المستوى البحثي تم إثارة عدد من الشكوك حول علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي والإستثمار المحلي (أنظر على سبيل المثال Agosn and Myer (2000) وبالرفاهية (أنظر Hanson (2001) في الدول النامية. إلا أن هذه القضايا لا تزال تحت البحث.

مراجع مختارة باللغة العربية

الأونكتاد (2001)، تقرير الإستثمار العالمي 2001، تشجيع الروابط؛ جنيفا، www.unctad.org.

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار (د.ت)، معوقات الإستثمار في الدول العربية؛ سلسلة دراسات إقتصادية وإستثمارية رقم (7)، الكويت.

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار (2000)، مناخ الإستثمار في الدول العربية 1999؛ الكويت.

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار (1999)، مناخ الإستثمار في الدول العربية 1998؛ الكويت.

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار (1998)، مناخ الإستثمار في الدول العربية 1997؛ الكويت.

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار (1997)، مناخ الإستثمار في الدول العربية 1996؛ الكويت.

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار (1996)، مناخ الإستثمار في الدول العربية 1995؛ الكويت.

علي، علي عبد القادر، (1999)؛ "إعادة رؤوس الأموال العربية إلى الوطن العربي بين الأمان والواقع"؛ ورقة عمل رقم API/WPS/9908 المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

References

Agosin, M.R., and R. Mayer, (2000), “Foreign Direct Investment in Developing Countries: Does it Crowd in Domestic Investment?”; UNCTAD Discussion Paper no. 146, www.unctad.org.

Hanson, G.H., (2001), “Should Countries Promote Foreign Direct Investment?”; G-24 Discussion Paper no. 9; www.unctad.org.

Lim, E-G., (2001), “Determinants of, and Relation Between, Foreign Direct Investment and Growth: A Summary of the Recent Literature”; IMF Working Paper no. WP/01/175; www.imf.org.

Moran, T., (1998), Foreign Direct Investment and Development: The New Policy Agenda for Developing Countries and Economies in Transition; Institute for International Economics; Washington DC.

UNCTAD, (2001), World Investment Report 2001: Promoting Linkages; Geneva.

UNCTAD, (2000), World Investment Report 2000: Cross-Border Mergers and Acquisitions and Development; Geneva.

UNCTAD, (1999), World Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development; Geneva.

UNCTAD, (1998), World Investment Report 1998: Trends and Determinants; Geneva.

UNCTAD, (1997), World Investment Report 1997: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy; Geneva.

World Bank, (2002), Globalization, Growth and Poverty: Building an Inclusive World Economy; www.worldbank.org

World Bank, (2001), Global Development Finance 2001; Washington DC.

World Bank, (2000), Global Development Finance 2000; Washington DC.

World Bank, (1999), Global Development Finance 1999; Washington DC.